

تقرير

ظروف عمل أئمة المساجد في الأردن

"اهتمامات رسمية باتجاهات متعارضة"

إعداد

المركز العمالي الأردني

التابع لمركز الفينيق للدراسات الاقتصادية والمعلوماتية

تشرين أول / أكتوبر 2016

مقدمة

في الوقت الذي ادركت فيه الدولة الاردنية، وعلى مدار عقود طويلة، الدور الهام الذي يلعبه الخطاب الديني في الاردن في رسم توجهات الرأي العام، وطريقة نظرهم لكافة القضايا، وبذلك رسمت سياسة تكاد تكون واضحة تجاه التعامل مع من يمثلون هذا الخطاب وخاصة مع قطاع أئمة المساجد، تمثل في مراقبة كل ما يقال داخل المساجد، واتخاذ اجراءات تشريعية وادارية تتيح التحكم بملف الخطاب الديني من قبل الحكومات المتعاقبة، الا ان الاهتمام الحكومي بما يحدث في المساجد لم ينعكس على تحسين ظروف الائمة المعيشية، حيث انصب الاهتمام فقط على فتح قنوات الاتصال معهم لتوجيههم في ما يقولونه، لكن لم يعر أحد اهتماما للوضع المعيشي المتردي الذي يزرع تحته الائمة.

وتؤكد العديد من المؤشرات التي يتناولها هذا التقرير، الذي يهدف الى رصد الواقع الوظيفي والمعيشي للائمة والمؤذنين، تعرضهم لظروف عمل غير لائقة، حيث تظهر فجوات في طريقة ادارة وزارة الاوقاف لهذا الملف، من حيث اصرارها على تقييد الائمة، ومن ناحية اخرى عدم الاكتراث لتحسين ظروف عملهم.

المتابع لملف الخطاب الديني في الاردن يجد ان الدولة الاردنية، منذ نشأتها، اتبعت سياسة تكاد تكون واحدة تجاه ملف الخطاب الديني في الاردن، والذي يعتبر قطاع أئمة المساجد جزء أساسيا منه، لا بل احد ادواته الهامة، إدراكا من الدولة الاردنية بالقدرة الكبيرة والتأثير المهم والراسخ لدور الأئمة في رسم توجهات الرأي العام إزاء العديد من القضايا الوطنية والشعبية.

انطلاقا من ذلك، حاولت الحكومات دائما، وضع دور العبادة تحت الضوء واهتمت بما يقال فيها، فعلى الصعيد التشريعي، منعت (قانونيا)، الاشخاص من الخطابة في المساجد وحصرتها بالائمة المرخصين من الدولة ممثلة بوزارة الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية، وهذا يبدو جليا في قانون الاوقاف والمقدسات الاسلامية رقم (32) لسنة 2001 وموضح بشكل مفصل في نظام الوعظ والإرشاد والخطابة والتدريس والإمامة في المساجد لسنة 1987 ، الذي وضع شروطا صارمة تحكم عمل الائمة مثل حصر دور الخطابة بالائمة الموظفين في وزارة الاوقاف، او الامام المتطوع الذي توافق عليه الوزارة ويمنح كتابا خطيا لذلك، مع عدم السماح للامام "المرخص" بأن ينيب غيره في الخطابة او الوعظ بموافقة مدير الاوقاف، وفي الحالات الطارئة يسمح نظام الوعظ المذكور للامام بإنابة غيره مع وضع شروط مقيدة ايضا مثل تحميلهما الاثنين مسؤولية ما وصفه النظام "ما ينجم عن ذلك من اخطاء"¹. وزيادة على ذلك، يطلب النظام من الامام الاصلي بالتبليغ خطيا في اليوم التالي لانابه غيره، كما لم ينس النظام التأكيد على اجبار الامام على الالتزام، مستقبلا، بأي قرار او تعميم يصدر عن الوزارة.

وانصياعا للتغيرات المختلفة سواء السياسية او الاجتماعية او الاقتصادية التي مرت بها البلاد على مدى العقود الماضية، كانت تخف او ترتفع وطأة السيطرة الحكومية على الائمة بحسب الموقف، لكن بشكل عام، بات من المعروف للقاصي والداني ان لا يكاد يخلو مسجد من تواجد امي، وخاصة وقت خطبة الجمعة، وانعكس هذا على اداء الاغلبية العظمى من الائمة الذين وجدوا انفسهم مضطرين بشكل تلقائي لعدم التغريد خارج سرب توجهات الحكومات وخلق حالة من

¹ الفقرة ب من المادة الخامسة في نظام الوعظ و الإرشاد والخطابة والتدريس والإمامة في المساجد لسنة 1987.

المراقبة والسيطرة الذاتية على ما يقولون، وفي فترات اخرى قبلوا بأن يكون عنوان والافكار الرئيسية لخطبة يوم الجمعة موحدة لكافة المساجد والتي تأتيهم من وزارة الاوقاف.

اخر الاجراءات الحكومية ل"ضبط" عمل "الائمة" كانت خطبة الجمعة الموحدة، التي تجبر كافة المساجد بالالتزام بموضوع خطبة موحدة تحددها الوزارة، كما قررت الوزارة، مؤخرًا اعتماد خطة "المسجد الجامع" الذي حصر القاء خطبة الجمعة في بعض المساجد، لتبرر وزارة الوقاف، ان الهدف من ذلك إيجاد حل لمشكلة نقص الائمة، الناتج عن كثرة عدد المساجد وتفضيل خريجي كليات الشريعة العمل في وزارة التربية والتعليم.

لكن هذا الاهتمام الحكومي الكبير بما يحدث في المساجد، وأدوار الأئمة والمؤذنين، لم يرافقه ذات الاهتمام بالظروف المعيشية للائمة، حيث عانوا على مدى عقود من التهميش وعدم توفير ظروف عمل لائقة لهم، قابل ذلك تحميلهم اعباء وظيفية هائلة، تمنعهم من العيش بطريقة طبيعية.

يتناول هذا التقرير، الذي تم الاستناد في اعداده الى مراجعة مكتبية للتشريعات والسياسات والمؤشرات الاحصائية ذات العلاقة بعمل أئمة المساجد، واجراء مقابلات وجلسات نقاشية مع العديد من الائمة والمؤذنين واصحاب العلاقة، في عدة محافظات، يتناول ظروف عمل أئمة المساجد والمؤذنين من حيث أجورهم وعلاواتهم واجازاتهم وظروف سكنهم داخل المساجد وجودهم لتأسيس نقابة خاصة بهم، وغيرها من الجوانب المتعلقة بعملهم.

ارقام واحصائيات

بحسب اخر احصائيات وزارة الاوقاف، يبلغ عدد الموظفين الرسميين والمتبئين في الوزارة (6750) موظفا، منهم (1856) اماما و(4150) مؤذنا، في حين يبلغ عدد المساجد في الاردن (6380) مسجدا، فضلا عن وجود (189) مسجدا تحت الانشاء (وقت اعداد هذا التقرير)، ويبلغ عدد الواعظات (753) واعظة، وبذلك تشير الارقام لوجود نقص بعدد الائمة والمؤذنين يصل الى حوالي (2400) امام، و(1390) مؤذنا.

ومن خلال جلسات نقاشية، والمقابلات المعمقة التي أجراها مركز الفينيق مع عدد من الائمة والمؤذنين، اكدوا ان سبب النقص عزوف خريجي كليات الشريعة عن هذه الوظائف، كونها لا تحقق دخلا ماليا مناسبًا، ولا توفر شروط عمل لائقة، سيتم التحدث عنها لاحقا في هذا التقرير، لكن الائمة ركزوا على فكرة الزام الامام والمؤذن بعدم ترك المسجد، مكان العمل، طوال اليوم، ما يعني عدم قدرتهم على إيجاد فرص عمل اضافية جزئية لسد احتياجاتهم المالية، حيث أن رواتبهم منخفضة، ناهيك عن عدم قدرة غالبيتهم على الحصول اجازة او عطلة، وبحال الاضطرار الشديد يطلب منهم توفير بديل لسد فترة الغياب، وهذا يضع الامام والمؤذن في حرج شديد، كونه يتحمل مسؤولية بديله بحال صدر عنه أي خطأ، لذلك يفضلان عدم التغيب، ما يؤثر سلبا على حياتهم الاجتماعية.

نتيجة هذا الوضع، يعزف الاكثرية من المؤهلين اكديميا عن التقدم لهاتين الوظيفتين، ويفضل خريجو كليات الشريعة الالتحاق بوزارة التربية والتعليم للعمل كمعلمين لمادة التربية الاسلامية، حيث يحصلون على امتيازات مالية أفضل. ما وضع وزارة الشؤون والمقدسات الاسلامية امام مأزق كبير ودائم.

وللتغلب على هذه المشكلة، حصلت وزارة الاوقاف مؤخرًا على استثناء من ديوان الخدمة المدنية مكنها من اللجوء الى "الاعلان المفتوح" ، بحيث تنشر اعلانا تطلب فيه أئمة ومؤذنين وتعمل على تعيينهم دون الرجوع لديوان الخدمة المدنية، لكن حتى الان لم يسفر هذا عن حل المشكلة بسبب قلة المتقدمين.

ايضا، عملت الوزارة قبل اشهر على الاتفاق مع بعض الجامعات لفتح تخصص "خطابة" تكون وظيفتهم لاحقا أئمة في المساجد، كما انها مستمرة بالعمل على ابتعاث عدد من حملة الثانوية للدراسة في الجامعات على نفقة الوزارة لالزامهم لاحقا بالعمل بوظيفة امام.

لكن المتابع لهذه الملف، يجد ان الوزارة لم تعالج جذور المشكلة لتوفير عاملين في هذه الوظائف، حيث لم تسع مثلا لتحسين اوضاع الائمة والمؤذنين، بحيث تصبح مهنتهم جاذبة للعمل بها، مثل زيادة الرواتب او توفير علاوات مالية مناسبة، وسكن مناسب، وغيرها من الظروف التي توفر شروط عمل لائق.

الحق في تأسيس والانضمام لنقابة

بعد تأسيس نقابة المعلمين عام 2011، لتكون اول نقابة منتسبها من القطاع العام، بدأ في منتصف ذلك العام حراكا للأئمة والمؤذنين والاداريين والواعظات العاملين في وزارة الاوقاف، للمطالبة بانشاء نقابة لهم، لتكون خطوطهم الاولى تأسيس اللجنة التحضيرية لنقابة العاملين في الاوقاف الاسلامية، والتي تم انتخاب رئيسها واعضاءها من قبل الائمة والمؤذنين والاداريين، لتنظم هذه اللجنة عدة اعتصامات وتصدر عدة بيانات تطالب بالسماح لهم بتأسيس النقابة. وما زالت اللجنة التحضيرية للنقابة تجهد لتسريع اصدار قانون خاص للنقابة وفق المسارات الدستورية المتعارف عليها في الأردن، وهذه الجهود تواجه مصير كافة الملفات المتعلقة بالتنظيم النقابي في الأردن منذ عدة سنوات، إذ ما زال مسار هذا الملف مسدودا.

وفي شهر اب/اوغسطس من عام 2012 ارسلت الحكومة مشروع قانون نقابة الائمة والعاملين في الاوقاف الاسلامية لسنة 2012 الى البرلمان، لتوافق عليه اللجنة النيابية القانونية في اذار/مارس من عام 2013 وهو الامر الذي لاقى قبولا واستحسانا لدى الائمة والمؤذنين والاداريين في وزارة الاوقاف.

لكن وبعد حوالي عشرة ايام من موافقة اللجنة النيابية عليه، والتي بدورها ارسلته الى اللجنة القانونية في مجلس الاعيان، عدلت الاخيرة المادة (15) من مشروع القانون لتستثني المؤذنين والاداريين والواعظات منه، وتحصره بالأئمة، وهو الامر الذي لم يرق للجنة التحضيرية للنقابة لتقرر الاعتراض عليه ورفض هذه التعديل.

ولذلك، عاد الائمة والمؤذنين والاداريين للشارع مرة اخرى بتنفيذهم اعتصامات احتجاجا على هذا التعديل، ما دفع مجلس الاعيان الى تأجيل مناقشة مشروع القانون، وارسال سؤال للمحكمة الدستورية حول جواز قيام الموظفين في وزارة الاوقاف بإنشاء نقابة لهم، رغم انهم تابعين لنظام الخدمة المدنية، وليس لوظائفهم مثل في القطاع الخاص.

وجاء رد المحكمة الدستورية، الذي نشرته على موقعها الالكتروني في تموز/يوليو 2013، تحت عنوان قرار تفسيري رقم 6 لعام 2013، مناصرا وداعما لموقف الائمة والمؤذنين بإنشاء نقابة خاصة بهم الى جانب كافة العاملين في القطاع

العام، حيث نص على "يجوز للموظفين في أي وزارة أو دائرة أو هيئة أو مؤسسة حكومية أن ينشئوا نقابة خاصة لهم حتى وان كانوا من الموظفين التابعين لنظام الخدمة المدنية وبغض النظر عما إذا كان لهم ممثل في القطاع الخاص خارج إطار الحكومة أم لا على أن يتم ذلك بموجب تشريع أو تشريعات تصدر لهذه الغاية وفقاً لما تراه السلطة التشريعية صاحبة الاختصاص الاصيل في التشريع".

ويبدو ان رد المحكمة الدستورية، لم يرق للحكومة لتقرر، بناء على طلب وزارة الاوقاف، سحب مشروع مسودة القانون لاعادة النظر به، بحجة ان الوزارة لديها ملاحظات عليه، وفي عام 2014 قدمت الحكومة مشروعاً جديداً للقانون يحمل اسم "نقابة الأئمة العاملين في وزارة الأوقاف لسنة 2014"، وبذلك عاد ملف انشاء النقابة للمربع الاول لإعتراض اللجنة التحضيرية على استثناء المؤذنين والاداريين والواعظات.

بالنسبة للجنة التحضيرية للنقابة، فقد اعتبرت ان قرار المحكمة الدستورية يعني ان نقابتهم "شرعية" ولذلك هم يطالبون، في هذا السياق، فقط بالسير قدماً في اجراءات اخراجها الى ارض الواقع، في حين لم يعرض القانون الجديد حتى الان على البرلمان بغرفتيه النواب والأعيان.

ادراك هذه التفاصيل، تقود الى الوصول الى نتيجة مفادها عدم وجود نية حكومية جدية لانفاذ مطلب الائمة والمؤذنين والاداريين والواعظات، كونها ضريت بعرض الحائط بقرار المحكمة الدستورية، بلجوتها الى سحب مشروع القانون وتقديم اخر جديد اصر على حصر الانتساب للنقابة بالائمة فقط.

الظروف المعيشية للائمة والمؤذنين

الاجور والاجازات:

تدور معظم شكاوى الائمة والواعاظ حول انخفاض الاجور، يقابله اجبارهم على البقاء في مكان العمل لساعات طويلة جدا مرتبطة باوقات الصلاة، مع العلم انهم لا يستطيعون، سواء الامام او المؤذن، مغادرة المسجد بعد انتهاء وقت الصلاة، حيث يؤكدون ان مواعيد الصلاة متقاربة، وبذلك بحال رغبتهم بالقيام بأي نشاط اجتماعي او غيره، لا يجدون الوقت لذلك.

يقول احد الائمة: "حياتنا الاجتماعية معطلة بالكامل، حتى يوم الاثنين وهو عطلتنا الرسمية يطلب منا ايجاد امام ثقة يحل مكاننا ويحملونا مسؤوليته، ويطلبون منا تقرير قبلي وبعدي حول هذا البديل، وهذا يصعب علينا فكرة الاستفادة من العطلة، فنفضل البقاء في المسجد، لا نستطيع اجراء اي معاملة شخصية او حتى زيارة الاقرباء، تقريبا نحن محتجزين في مكان وظيفتنا".

محمل الاجر الشهري للامام في المسجد، عند بداية تعيينه بحال كان حاصلا على بكالوريوس لا يزيد عن (384) دينارا، في حين يقل راتب المؤذن عن ذلك كونه يعين على الفئة الثالثة حسب نظام الخدمة المدنية، في حين يتم تعيين الائمة على الفتنتين الاولى والثانية، وبحال كان حاصلا على الماجستير او الدكتوراة يضاف له زيادة مالية وصفها الائمة،

من قابلهم فريق اعداد التقرير، بأنها قليلة جدا، والامر اللافت ان وزارة الاوقاف اصدرت بداية عام 2016 قرارا قالت فيه انما لن تعتمد الا البكالوريوس لطالبي الوظيفة من الائمة.

بالنسبة للعلاوات التي يتقاضاها الائمة فهي تنحصر في علاوة خطبة الجمعة التي تبلغ (25) دينارا شهريا لحملة البكالوريوس و(40) دينارا لحملة الدكتوراة والماجستير، اي حوالي ستة الى عشرة دنانير على كل خطبة، وهي قليلة جدا، مقابل الجهد المبذول من قبل الامام كما أكد العديد من الائمة، ومع ذلك ينتظر الائمة اشهرًا طويلة قبل ان تصرف لهم الوزارة هذه العلاوة التي لا ترفق مع الراتب الشهري.

ورغم ان الائمة والمؤذنين يقفون تقريبا طوال اليوم داخل المسجد، او قريبين منه، لا تحسب لهم اي ساعات عمل اضافي، ولا يتم النظر الى الجهود والاعباء الملقاة عليهم من حيث التواصل مع المصلين والاجابة على اسئلتهم والمشاركة في الانشطة داخل الحي مثل زيارة المرضى وجمع التبرعات وما الى ذلك، والتي تعتبر من الواجبات التي تملئها عليهم طبيعة عملهم حسب وصفهم. وبالنسبة لدروس تحفيظ القرآن التي عادة ما يتولى القيام بها امام او مؤذن المسجد، فعادة تكون ايضا من مهامهم الاضافية التي لا يتلقون اجرا عليها.

السكن

في الوقت الذي تلزم تعليمات ابنية المساجد الصادرة عن وزارة الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية، كل من اراد التكفل ببناء مسجد ان يكون فيه سكنات لكل من الامام، والمؤذن وخادم المسجد، الا ان 95% من المساجد لا يوجد بها الا سكنا للامام فقط، والمشكلة الاكبر ان هذا السكن عادة ما يبني تحت المسجد، ليكون على الاغلب بمساحة ضيقة جدا، ولا تتوفر فيه الشروط الصحية مثل التهوية المناسبة.

اغلب الائمة، الذين تمت مقابلتهم أكدوا ان السكنات التي تقع تحت المساجد غير صالحة للسكن، وبذلك لا تعتبر ملائمة للعيش فيها، ولا تتم صيانتها رغم ان اغلبها مضي على بنائه عشرات السنين، والحديد منها يتم ارتكاب نفس الاخطاء الهندسية عند تصميمها حيث تكون مثل "السرديب" تحت الارض، ولا تصلها اشعة الشمس، او كمية كافية من التهوية حسب وصف ساكنيها.

يؤكد هؤلاء الأئمة أن غالبية ابنائهم مصابين بالربو، وانواع اخرى من الامراض نتيجة العيش في هذه السكنات، وفي الوقت ذاته هم مضطرين للبقاء بها لقربها من مكان العمل "المسجد"، وايضا عدم القدرة المالية على استئجار بيت قريب من المسجد.

احد الائمة قال: "عند تصميم المسجد هندسيا، هناك اصرار على جعل سكن الامام تحت المسجد وبمساحة ضيقة جدا، رغم انه لا يوجد اي سبب شرعي يمنع بناء السكن بجانب المسجد وليس تحته". حيث تركز المانع الشرعي وفق دائرة الافتاء على منع البناء فوق المسجد لغير أغراض الصلاة، وتقول فتوى صادرة عن دائرة الافتاء تناقش حكم البناء فوق المسجد: "المسجد له مكانة رفيعة ومنزلة عالية في الإسلام، وله أحكامه الخاصة عند الفقهاء، فإذا أقيم بناء مستقل ليكون مسجداً فلا يجوز البناء فوقه لأي غرض كان؛ لأن ما فوق المسجد يأخذ حكم المسجد، وهذا ما نص عليه جمهور الفقهاء".

وبذلك، يؤكد الأئمة، ممن قابلهم فريق اعداد التقرير، ان الفتوى تمنع البناء فوق المسجد، لكن لا يوجد ما يمنع البناء بجانبه او على مستواه وليس في "سرايب تحت الارض" بحسب رأي احد الأئمة.

امام آخر قال: "رغم ان تعليمات بناء المساجد الصادرة عن وزارة الاوقاف تؤكد انه يجب ان يخضع اي مسجد سيتم بنائه لتعليمات الاشراف الهندسي الصادرة عن نقابة المهندسين الاردنيين بحيث تخضع جميع المشاريع التي تزيد مساحتها عن (400) متر مربع للاشراف الكلي من قبل مكتب هندسي معتمد ومسجل في نقابة المهندسين وبتعيين مهندس مقيم في الموقع، الا انه لا احد يكثر لتطبيق الشروط الصحية لسكن الامام".

احدهم قال: "عندي ثلاثة اطفال كلهم يعانون من الربو والحساسية، ايضا زوجتي بدأت تعاني من مشاكل في العظام، لدي تقارير طبية تثبت ان السبب عدم تعرض زوجتي واولادي للشمس والتهوية الكافية ساهما الى حد كبير فيما يعانون، لا استطيع استئجار بيت لاني ظروف ماليه لا تسمح وايضا طبيعة عملي تلزمني بالبقاء قريبا جدا من المسجد".

نقطة اخرى يثيرها الائمة تكمن في حالة وفاة الامام، يتم اخراج عائلته من السكن، وهذا يعني عدم الشعور بالاستقرار الوظيفي وشعور العاملين في هذا القطاع بعدم الامان ما ينعكس على ادائهم الوظيفي.

عزوف عن المهنة

هذه الظروف دفعت بالاعلبية العظمى من خريجي كليات الشريعة للتعرف عن التقدم لاشغال وظيفة امام او مؤذن، وهذا خلق نقصا في كوادر وزارة الاوقاف، لم تفلح الاجراءات العديدة التي اتخذتها الوزارة على مدى الخمس سنوات الاخيرة لسده، فالوزارة طرقت كل الابواب الا باب تحسين ظروف عمل الائمة، رغم ان هذا الباب الامثل لجعل هذه المهنة جاذبة.

وزارة الاوقاف، التي تعاني حاليا من نقص في عدد الائمة يصل الى حوالي(2400) امام، و(1390) مؤذنا، لجأت مؤخرا الى فكرة "المسجد الجامع" بحيث حصرت خطبة الجمعة في مساجد معينة، وبذلك قللت من حاجتها لعدد الخطباء يوم الجمعة، وبنفس الوقت سهلت على نفسها عملية الرقابة على ما يقال في خطبة الجمعة، في ظل عدم التزام عدد من الائمة بموضوع خطبة الجمعة المرسل من الوزارة.

لكن هذا الامر لم يلاق تشجيعا من الرأي العام، حيث رصدت وسائل الاعلام ردات فعل المواطنين الغاضبة ازاء اغلاق المساجد، القريبة من بيوتهم، يوم الجمعة واجبارهم على اداء الصلاة في مساجد تحددها الوزارة، بعضها يبعد اكثر من خمسة كيلو عن مكان سكنهم.

كثرة المساجد وقلة الأئمة

في الوقت الذي تظهر التفاصيل المذكورة سابقا في هذا التقرير، وجود فجوة خطيرة في هذا الملف يعكسها، عدم قدرة وزارة الاوقاف، رغم محاولاتها الحثيثة، على ايجاد معادلة مقبولة تساعد الائمة على ادراك الدور الهام الذي يلعبونه وبأنهم جزء من منظومة رسم السياسات وصناعة القرار، حيث ان الشعور السائد بينهم انه يتم التشديد والتضييق عليهم، وويطلب منهم الحديث في اطار معين، وبنفس الوقت لا ينظر الى ظروفهم المعيشية ولا يشعرون ان الدولة تتفهم على الاقل هذه المطالب، ومن ناحية اخرى وزارة الاوقاف لم تنجح في تغيير توجهات اغلبية الناس الذين يعتقدون ان العمل الخيري ينحصر فقط في بناء المساجد، رغم ان الائمة انفسهم قالوا، اثناء اعداد مقابلات معهم، ان بناء المدارس والمستشفيات واي شيء اخر فيه فائد للناس، يؤجر عليه فاعله.

هذه الفكرة المح اليها وزير الاوقاف الاسبغ الدكتور هاييل عبد الحفيظ، عندما قال في احد مقابلات الصحفية ان العمل الخيري يجب ان لا ينحصر في بناء المساجد، خاصة ان الوزارة تعاني من عدم الاقبال على وظيفة الامام والمؤذن، وبذلك اقبال الناس على بناء المساجد، رغم ان المنطقة المراد البناء فيها مغطاة اساسا بمسجد، يزيد من عبء الوزارة بتوفير موظفين جدد، حيث يتم بناء 150-200 مسجدا سنويا.

التوصيات:

- السماح للائمة والمؤذنين والوعاظ بتأسيس نقابة خاصة بهم.
- العمل على تحسين شروط عمل الائمة والمؤذنين والوعاظ من ناحية زيادة اجورهم وعلاوتهم واجازاتهم.
- تحسين ظروف السكن، وتعديل انظمة بناء المساجد بحيث تضم مادة تشير الى ضرورة التحقق الهندسي من امكانية بناء السكن الى جانب المسجد وليس تحته.
- تمكين الائمة والمؤذنين والوعاظ من المشاركة في دورات تدريبية في مختلف القضايا التي تتعلق بمهنتهم، وتمكينهم من التعرف على ثقافات الآخرين والمفاهيم اللازمة لفهم متغيرات الحياة المعاصرة.